الأنباء
الثلاثاء 15 مارس 2016

د.محمد الحويلة وسعود الحريجي وعلي الخميس وماضي الهاجري

حمود الحمدان متحدثا للحضور

حمود الحمدان ومبارك الحريص ومحمد الجبري وفارس العتيبي وماضي الهاجري وعلي الخميس

### في ندوة أقيمت في ديوان الحمدان مساء أمس الأول

# ندوة منع الاختلاط: تطبيق القانون أو المساءلة السياسية لوزير التربية

**ناصر الوقيت**

حذر عدد من النواب كل من يحاول التعرض لقانون منع الاختلاط في التعليم، لاسيما بعد ان رفضت المحكمة الدستورية الطعن المقدم عليه بحجة عدم دستوريته، معتبرين محاولات البعض تفسير حكم المحكمة ما هي إلا تفسيرات شيطانية.

وأكدوا ان القانون خط احمر ووزير التربية والتعليم العالي مساءل سياسيا اذا جرت محاولات عبثية للقانون، وسيكون هناك موقف نيابي موحد ذو أغلبية ضد كل من يحاول المساس بالقانون وتفريغه من محتواه. جاء ذلك خلال المهرجان الخطابي الذي أقامه النائب حمود الحمدان في ديوانه مساء امس الاول والذي كان تحت عنوان «مهلا يا دعاة الاختلاط» بمشاركة أكثر من نائب، حيث استهل الحديث النائب علي الخميس، قائلا ان الموضوع ليس محل خلاف للمجتمع، وليس كلما صدرت قوانين ذات مفاهيم شرعية اصبح هناك خلاف بين تيارين هما الليبرالي والاسلامي، مبينا ان هناك مفاهيم إسلامية يجب التمسك بها والمحافظة عليها ولا ان تكون محل جدل. وأضاف: انه يجب ان يطمئن من يقول إننا تركنا الأولويات والقضايا الاخرى وذهبنا لقانون منع الاختلاط بأنه لن نتخلى عن القضايا ذات الاهمية. ومن جانبه، قال النائب فارس العتيبي: اذا كانت هناك أساليب أو أناس ذوو نفوذ يريدون الاختلاط بالضغط على وزير التربية فنحن نرفضها، حيث ان المجتمع الكويتي مجتمع محافظ وعلى الوزير ألا يلتفت إلى من يؤثر عليه ويجب ان يلتفت إلى المشاكل التي يعاني منها التعليم والوزارة بشكل عام ومنها المناهج التي تحمل سقطات.

بدوره، أكد النائب محمد الجبري على روح التعاون السائدة ما بين السلطتين على الرغم من وجود بعض الشد والجذب في بعض المواضيع، الا ان المواضيع ذات المفاهيم الاسلامية والمجتمعية لا تهاون حيالها ونرفض المساس بها. من ناحيته، قال النائب مبارك الحريص: ان هذا الموضوع الذي نتحدث عنه هو قضية تهم جميع أبناء المجتمع، لافتا إلى ان الدستور ذكر ان مصدر التشريع في الكويت هو الشريعة الاسلامية، لذلك قانون الاختلاط الذي صدر في مجلس 96 يعتبر انجازا وهو ما سنحافظ عليه، والطعن الذي قدم حصن القانون وثبته وأعطاه أرضية قانونية بعد ان قالت المحكمة الدستورية رأيها فيه والذي اكد على دستوريته.

ومن جانبه، قال النائب سعود الحريجي ان التعاون يجب ان يكون على القيم الاسلامية الراسخة بالمجتمع الكويتي الذي يستمد جميع تعامله ومعاملاته من النصوص الشرعية والدستورية المستمدة من الشريعة الإسلامية، مشيرا إلى ان الوزير عليه ان يعي ان النواب متفقون على رفض العبث بقانون منع الاختلاط الذي هو خط احمر بالنسبة لهم. وبدوره، قال النائب محمد الهدية إن قانون منع الاختلاط تم إصداره سنة 1996 وأيضا تمت الموافقة على إنشاء جامعة في 2004 على ان يكون هناك حرمان جامعيان منفصلان للذكور والاناث، وهذا القانون واضح وصريح وأيضا من الناحية الدستورية والشرعية يجوز منع الاختلاط. ومن جانبه، قال النائب ماضي الهاجري: نحن في مجتمع إسلامي وتحكمنا العادات والتقاليد الاسلامية التي لا تسمح بالاختلاط حتى بعدم وجود قانون، مشيرا الى ان البعض يرى انه بتطبيق قانون منع الاختلاط سيتردى التعليم وهذا الموضوع غير صحيح . من جهته، قال النائب د.محمد الحويلة: نحن داعمون لهذا القانون من الناحية الشرعية والتربوية والتي تصب في مصلحة الطالب ويحقق المناخ المناسب للتعليم والتحصيل العلمي، مستغربا في الوقت نفسه بعض الأصوات التي تدعو إلى عدم تطبيق القانون والتحرر وهذا غير مقبول بتاتا. بدوره، اكد النائب حمدان العازمي ان قانون منع الاختلاط واضح ولا يحتاج لتوضيح ونحن اليوم نقول انه خط احمر ولا نرضى كنواب وشعب بممارسات وزير التربية ووزير التعليم العالي وعليه التوقف عن التصريحات حول هذا الامر. وتعهد العازمي بتقديم استجواب للوزير قائلا انا على استعداد بأن اصعد العيسى المنصة ولكن على الاخوة الحضور الالتزام والوقوف معي وإذا هناك منهم عشرة مستعدون لتقديم كتاب طرح الثقة فأنا مستعد لاستجوابه. اما النائب محمد طنا فقال الموضوع هام حدا ولا نرضى المساس به وهناك البعض من العلمانيين يعيبون على ابناء القبائل والاسلاميين ويزايدون على محبة الكويت، فحبهم للكويت لمصالحهم بينما نحن نحبها حبا خالصا.

واختتم المهرجان النائب حمود الحمدان قائلا ان الموضوع هام جدا للمجتمع الكويتي والاسلامي حيث ان الكويت تعتبر هامة يقتدى بها بما تطرحه من امور تعود بالنفع على المجتمع ومن اقام بإنارة الطريق للنهج الديني والتعليمي في الكويت علماء دين اجلاء انشأوا دائرة المعارف والمدارس سواء كويتون او عرب وهناك من يريد ان يبين نفسه ويقول ان تياره هو من ساهم في تطوير التعليم. واضاف ان هؤلاء يريدون ركب الموجة وهم دخلاء لا يعرف تاريخ لهم محاولين تغريب المجتمع بالاختلاط وغيره من امور التي تدعو الى الانحلال الاخلاقي وتفسيراتهم شيطانية تجاه حكم المحكمة الدستورية بإيهام البعض بان الاختلاط مباح ولا هناك من يمنعه.

# عاشور: وزارة الشؤون مسؤولة عن الخلل في الجمعيات

**رشيد الفعم**

رفض النائب صالح عاشور تدخل وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح في عمل الجمعيات التعاونية، مشيرا الى ان هناك الكثير من المشاكل العالقة في جمعيات أخرى لم تتخذ بشأنها ما تم اتخاذه في جمعية الدسمة التي تتطلب حلا آخر غير الخصخصة. وقال عاشور لا أثق في دعم جميع أعضاء مجلس الأمة استجواب وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، متمنيا ان يكونوا أقوياء ويدا واحدة أمام هذا الانحراف فهم لا يقبلون بالخطأ ولدي تطمينات كثيرة من زملائي أعضاء مجلس الأمة وسترون وقفتهم ضد هذا الانحراف في قاعة عبدالله السالم. وأضاف عاشور في الندوة التي أقامها مساء أمس الأول بعنوان «لا لبيع الكويت» في منطقة الدسمة «أن دور أعضاء مجلس الأمة يكمن في الرقابة الكاملة لأداء أعضاء الحكومة وهذا ما يبين تماما دور كل طرف الأمر الذي يبين حدود دور وزارة الشؤون الاجتماعية الرقابي فقط في متابعة الجمعيات التعاونية، مشيرا الى ان وزارة الشؤون الاجتماعية هي التي تصدق على ميزانية كل جمعية تعاونية واذا كان هناك خلل فهي مسؤولة عن التستر على هذا الخلل لأنه من باب أولى احالة المتجاوزين الى الجهات المختصة في القضاء لا التصديق على محاضر اجتماعات الجمعيات العمومة، مستغربا عدم خصخصة جمعية الصليبخات والفحيحيل والرابية وصباح الناصر بالرغم من وجود شبهات مالية وادارية كبيرة فيها بالاضافة الى وجود 14 جمعية تعاونية محالة للنيابة دون أن تتحرك الوزارة الى خصخصة هذه الجمعيات.

وزاد عاشور ان وزارة الشؤون تريد ان تبعث رسالة الى أهالي الدسمة مفادها ايصال فكرة عجز وفشل أبناء هذه المنطقة عن ادارة شؤون ادارة الجمعية التعاونية أو أنهم جاؤوا الى الجمعية يبحثون عن الفائدة ولذلك يجب ان نقف لكي نعرف أين دور وزارة الشؤون واذا كان هناك فاسدون فأنتم أولهم واذا كان هناك متجاوزون فأنتم أكبرهم، لكنهم ومنذ 5 سنوات يروجون لفكرة فشل الجمعيات التعاونية وضرورة الاستعانة بالقطاع الخاص. وكشف أن أحد البنوك كان أول ما دخل الى الخصخصة لكنه فشل وكاد يشهر افلاسه لولا تدخل الحكومة وضخ مليارات الدولارات لتجاوز الأزمة وبالفعل تمكن من تجاوزها وتأتي عند جمعية الدسمة وتقف وتعتزم تخصيصها لتنفيع اطراف معينة، مشيرا الى أن وزيرة الشؤون أفادت في سؤال سابق بأن الحكومة لا تملك اي أسهم في أي جمعية مما يعني أنها مملوكة للمساهمين وبالتالي فانه لا يحق لها خصخصة الجمعيات.

واوضح أن هذه الحكومة التي عجزت عن ايجاد حل مناسب لمشكلة الرياضة منذ 25 سنة، أو التدخل في مجالس ادارات الأندية التي تتقاضى 600 ألف دينار كدعم من الحكومة وتكشر عن انيابها بوجه جمعية الدسمة.

واضاف أن الاختلاف مع وزارة الشؤون على قضية المبدأ فاليوم خصخصة جمعية الدسمة وبعدها يأتي دور كل الجمعيات الأخرى ولكن المؤسف أن يخرج لنا بعض النواب ويقولون إن ما تريده وزارة الشؤون في جمعية الدسمة هو تشغيل وليس خصخصة وهنا المشكلة الكبرى فكيف لمشغل أن يعطي مليونين ونصف المليون دينار فهذا مستثمر وليس مشغلا. وبدوره قال أمين سر جمعية الرابية فهد العتيبي إن اختياري لعضوية جمعية الرابية التعاونية جاء برغبة من أهالي المنطقة مما جعلني أحمل أمانة حماية وصون حقوق وأموال المساهمين، لافتا الى أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي التي تقوم بالتجاوزات والاخطاء لأنها عينت مديرا لجمعية الرابية ولم يدع هذا المدير المعين الى الجمعية العمومية وفق القانون قبل تسليم مهام ادارة الجمعية مما يعد مخالفة جسيمة تجاوز من خلالها قانون التعاونيات. ومن جانبه قال عضو جمعية الجابرية التعاونية أحمد غضنفري إن فكرة خصخصة جمعية الدسمة بمنزلة المهزلة القانونية والتجارية وسلب لحقوق المساهمين وليس لها اي سند قانوني لأنه من باب أولى كان اتباع خطوات منظمة أكثر نفعا وفائدة على المساهمين من خلال أخذ رأي المختصين، لافتا الى أن شروط وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حول الشركات الراغبة في التقدم لفكرة الخصخصة مثيرة للاستغراب لأنها مبهمة وغير مفهومة.

صالح عاشور

WARBA INSURANCE
وربة للتأمين

إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية السابع والثلاثون

يسر مجلس إدارة شركة وربة للتأمين (ش.م.ك.ع) - تذكير السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية السابع والثلاثون عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2015 والتي ستنعقد في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 22-03-2016 وذلك في مقر الشركة الرئيسي الكائن في منطقة الشرق - شارع أحمد الجابر - دروازة العبدالرزاق - برج وربة للتأمين - الطابق 15 للنظر في الجدول التالي:

1) سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
2) سماع تقرير حوكمة الشركات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
3) سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
4) إعتماد البيانات المالية الختامية والميزانية العمومية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليها.
5) سماع تقرير الرقابة الداخلية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
6) إعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 10% من رأس المال (بمعدل 10 فلس كويتي للسهم الواحد) بإجمالي مبلغ 1,621,406 دينار كويتي، وذلك للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ إنعقاد الجمعية العمومية.
7) إعتماد مكافأة السيد / رئيس مجلس الإدارة والسادة / أعضاء مجلس الإدارة بإجمالي مبلغ 35,000 د.ك.
8) إبراء ذمة السادة / أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
9) إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قادمة تطبيقاً للمادتين (16)، (17) من عقد التأسيس والنظام الأساسي.
10) تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
11) الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
12) تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2016، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم.

ملاحظة:
يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور أو من ينوب عنهم مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة بمقرها الكائن في منطقة الشرق شارع الخليج العربي - برج أحمد - بجانب المستشفى الأميري - الدور الخامس - إدارة حفظ الأوراق المالية ، لاستلام بطاقة الحضور اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق 08-03-2016 وحتى نهاية يوم الأثنين الموافق 21-03-2016

والله ولي التوفيق

رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

عائلة الجنفاوي

تنعى بمزيد من الحزن والأسى

فقيدهم الغالي المغفور له بإذن الله تعالى

حسن مليحان الجنفاوي الشمري

وقد ووري جثمانه الثرى

يوم أمس الاثنين الموافق ٢٠١٦/٣/١٤

تقبل التعازي

للرجال

مدينة سعدالعبدالله - قطعة ٩ - منزل ٢٤٠

تلفون : ٦٠٦٠٧١٦٠

إنا لله وإنا إليه راجعون

دعوة

لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية

للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2015

يسر مجلس إدارة شركة وثاق للتأمين التكافلي (ش.م.ك.)

دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 ، و المقرر عقده في تمام الساعة 11:00 صباحاً من يوم الخميس الموافق 2016/03/31 في مقر وزارة التجارة و الصناعة الكائن في مجمع الوزارات - بلوك 1 - قاعة الدور الثاني .
و ذلك للنظر في البنود المدرجة بجدول الأعمال التالي ..

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه .
2 - سماع تقرير السادة / هيئة الفتوى والرقابة الشرعية والمصادقة عليه عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 .
3 - سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
4 - سماع تقرير الجهات الرقابية بشأن أية مخالفات تكون قد رصدتها تلك الجهات وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة .
5 - المصادقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 .
6 - الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
7 - الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بعدم صرف مكافآت لأعضائه عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
8 - الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2016
9 - الموافقة على تحويل نسبة 10% من صافي الأرباح لحساب الإحتياطي القانوني.
10 - الموافقة على تحويل نسبة 10% من صافي الأرباح لحساب الإحتياطي الإختياري.
11 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 .
12 - إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة للثلاث سنوات القادمة .
13 - تعيين / إعادة تعيين السادة / أعضاء الهيئة الشرعية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .
14 - تعيين / إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2016 ، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة إدارة حفظ الأوراق المالية لدى الشركة الكويتية للمقاصة الكائن في برج أحمد - شارع الخليج العربي - الدور الخامس
وذلك لإستلام :
نسخة من جدول الأعمال
إستمارة حضور / توكيل الجمعية العامة العادية

مجلس الإدارة

وثاق wethaq للتأمين التكافلي

للإستفسار يرجى الإتصال على 1841111
وفي حال عدم إكتمال النصاب القانوني يؤجل الإجتماع إلى موعد آخر يحدد من قبل مجلس إدارة الشركة